

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية  
لمساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)  
شركة مساهمة مصرية  
المنعقد يوم الاثنين الموافق ١ أبريل ٢٠٢٤

بالإشارة الى البيان الصادر من السيد / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص وضع أنظمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وإعداد نظام للتصويت عن بعد من قبل المساهمين الذى يحق لهم المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة والى قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ بشأن الاعتداد بحضور الجمعيات العمومية للشركات بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ويعتبر حضوراً فعلياً وتسري عليه أحكامه وفي إطار هذه الظروف الاستثنائية وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على صحة وسلامة المساهمين وليمكنهم فى ذات الوقت من التصويت على جدول أعمال الجمعية العامة العادية قامت الشركة بالتعاقد مع شركة EGID وهي شركة تابعة للبورصة المصرية على استخدام برنامج E-magles المصمم خصيصاً لإجراء عمليات التصويت عن بعد لاجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة وتم من خلال هذا البرنامج:

- تسجيل بيانات المساهمين وإعطاء كل مساهم كود دخول خاص به بعد إرساله للمستندات الدالة على مساهمته في الشركة.
- تمكين المساهم من استخدام هذا الكود الخاص للدخول على البرنامج والاطلاع على كافة الأوراق الخاصة ببنود جدول أعمال الجمعية ثم التصويت على كل بند بالموافقة أو عدم الموافقة.
- تجميع نسب الحضور والتصويت في نهاية الوقت المخصص للتصويت وهو الساعة الثالثة مساء يوم انعقاد الجمعية في ١ أبريل ٢٠٢٤.

وقد تم اخطار مساهمي الشركة بموجب إخطار بالنشر في جريدتي (العالم اليوم والبورصة) على النحو التالي:

- ١- إخطار أول بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤
- ٢- إخطار ثان يوم ٢٠٢٤/٣/١٧

وحيث انعقدت الجمعية العامة العادية في ٢٠٢٤/٣/٣١ ولم تبلغ النصاب القانوني وفقا للمادة ٤٧ من النظام الاساسي وقد قام رئيس الاجتماع بتكليف من مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٨ بدعوة كل من السادة مساهمي الشركة والسادة/ مراقبي الحسابات والهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، وتنفيذا لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة ٠٢:٠٠ الثانية من ظهر يوم الاثنين الموافق ١ أبريل ٢٠٢٤ بوسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة سالفة الذكر، وذلك للتصويت على جدول الأعمال الآتي:

١. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.
٢. المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.
٣. اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.
٤. النظر في اقتراح إرجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.
٥. النظر في اعتماد التغييرات التي طرأت على مجلس الإدارة.
٦. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١.
٧. اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرامها خلال العام المنتهى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
٨. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنيثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٤.
٩. تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.

ولا دعواي  
عن محمود الحبش  
أشرف الشافعي

**مدير عمارة**  
لجنة الرقابة المالية  
GYA7  
١٩٨٧  
١٩٨٧

محمد ابراهيم



١٠. اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المنتهى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالي ٢٠٢٤ فيما يزيد عن ألف جنيه.

- وقد حضر الاجتماع عن طريق وسائل الاتصال التي وضعتها الشركة العضو المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة وهم:

١. المهندس / عبير وائل صديق لهيطه
  ٢. الأستاذ/ سامر عبد الفتاح الوزيري
  ٣. الدكتور / محمد حسن يوسف
  ٤. الأستاذة/ علا عبد الوهاب
  ٥. القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان
  ٦. الأستاذ/ سيد زكريا البهي السيد
- العضو المنتدب - حضور بالأصالة.  
عضو مجلس الإدارة - حضور إلكترونيا بالأصالة.  
عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور الكترونيا بالأصالة.  
عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور إلكترونيا بالأصالة.  
عضو مجلس الإدارة - حضور بالأصالة.  
عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور إلكترونيا بالأصالة.

- كما حضر أيضاً الاجتماع من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات:

- ١) الأستاذ المحاسب / أشرف عادل الغندور (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة) - حضور إلكترونيا بالأصالة.
- ٢) الأستاذة المحاسبة/ منى محمود العجمي (مدير عام - نائب مدير الإدارة) - حضور بالأصالة.
- ٣) الأستاذة المحاسبة/ ولاء فوزي - عضو الجهاز المركزي للمحاسبات - حضور بالأصالة.

- كما حضر الاجتماع الكترونيا من السادة مكتب KPMG حازم حسن مراقب الحسابات:  
الأستاذ المحاسب/ حازم محمد الرجال - شريك بمؤسسة حازم حسن KPMG بموجب تفويض من الأستاذ/ خالد محمود سمير - مراقب حسابات الشركة و الشريك بمؤسسة حازم حسن KPMG

- كما حضر الاجتماع الكترونيا من السادة مجموعة المحاسبين القانونيين المصريون مراقب الحسابات:  
الأستاذ المحاسب/ سمير أنس عمارة - شريك بمجموعة المحاسبين القانونيين المصريون.

- كما حضر أيضا الاجتماع بالأصالة ممثلي بنك الاستثمار القومي بناء على خطاب الترشيح الوارد لإدارة الشركة من بنك الاستثمار القومي بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٧ وهما:  
١) الأستاذ/ حازم محمود محمد - مدير إدارة المساهمات بالبنك.  
٢) الأستاذة/ صباح حمدي عبد المنعم - باحثة بإدارة المساهمات بالبنك.

- كما حضر الاجتماع الكترونيا المستشار القانوني للشركة الأستاذ/ عبد الحميد الزناتي.

- لم يحضر الاجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ومندوب الهيئة العامة للاستثمار.

تولى رئاسة الاجتماع المهندس/ عبير وائل صديق لهيطه العضو المنتدب بتفويض من مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٨ ثم عرضت سيادتها على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسي للقيام بأمانة سر الاجتماع وكل من:

١. السيد / رامي طارق محمد الغزالي
  ٢. السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد
- فارزا أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع.

وقد قام مراقبي الحسابات بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزا الأصوات بمراجعة حضور المساهمين للجمعية العامة عن طريق وسائل الاتصال التي وضعتها الشركة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة في الاجتماع كانت كما يلي:

عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	**	١٥٦,٠٦٢,٥٠٠	سهم
عدد الأسهم الحاضرة بالأصالة	**	٥٨,٨٧٠,٨٩٠	سهم
غائبون عن الحضور	**	٩٧,١٩١,٦١٠	سهم



\*\* الإجمالي ١٥٦,٠٦٢,٥٠٠ سهم  
\*\* نسبة الحضور إلى عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها ٣٧,٧٢ %

وعليه فقد أعلن مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع وقد وقع على السجل كل من فارزي الأصوات ومراقبي الحسابات وأمين السر ورئيس الاجتماع، بما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية، بدأت الاجتماع المهندسة/ عبير لهيطة العضو المنتدب ورئيسة الاجتماع واستهلته باسم الله، ثم بدأت المهندسة/ عبير لهيطة العضو المنتدب ورئيسة الاجتماع بمناقشة جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:

## **البند الأول :** المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبعد المناقشة:

### القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

## **البند الثاني :** المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحكومة بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

أفادت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بأن تقرير الحكومة المذكور معروض على السادة الحضور ضمن أوراق اجتماع الجمعية العامة للاطلاع.

١- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من الأستاذ المحاسب / أشرف الغندور (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة) بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وقد بدأ سيادته كلامه كما يلي:

## السيد رئيس الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة :

### السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

### كل عام وحياتكم بخير بمناسبة شهر رمضان المبارك

فى البداية نود التنبيه الى تأخر الشركة فى موافاتنا بردها حول تقارير الجهاز عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث وردت للجهاز امس ٢٠٢٤/٢/٣١ فى تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا كما تم تسليمنا ملفات الدعوى امس وقبل انعقاد الجمعية مباشرة وقد تم الاطلاع على رد الشركة ودراسته واعداد التعقيب عليه وتسليمه للشركة اليوم وقبل انعقاد جلسة انعقاد الجمعية .

كما نود الاشارة الى انه سبق وان تحفظ الجهاز المركزى للمحاسبات اثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/ يوليو ٢٠٢٢ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الاسهم لعدم موافاتنا بتقريرى الدراسة العادلة لاسهم الشركتين المقدمتين من المستشار المالى شركة ارتشر وكذا تقريرى مراقب الحسابات الخارجى عنهما .

ونؤكد على ان مراقب الجهاز المركزى للمحاسبات هو احد مراقبي حسابات الشركة وفقا لاحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وكان يجب على الشركة موافاه مراقب الجهاز بصورة معتمدة من تقارير المستشار المالى الذى قام باجراء اعمال التقييم المالى للشركتين لابداء الراى بشأنهم وهذا حق اصيل للجهاز وهو ما لم تقوم الشركة بمراعاه حتى تاريخه .

واتشرف بأن اعرض على سيادتكم موجز لاهم الملاحظات التى وردت بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ على ان يدرج التقرير ورد الشركة والتعقيب عليه كاملين بمحضر الجمعية .

إدارة حسابات النقل البحري

ولادعوزى  
م. محمود العبد  
أشرف الغندور

سجل KPMG  
محاسبون قانونيون ومستشارون

أشرف الغندور



## تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

**السادة / مساهمى الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" :**

### **تقرير عن القوائم المالية المستقلة :**

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في الميزانية المستقلة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بإجمالى أصول نحو ٤٣٣,٤٣٨ مليون جنيه و قائمة الدخل المستقلة بصافى ربح " بعد الضريبة بنحو ٥٧,٦٥٤ مليون جنيه و كذا قوائم الدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية و التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### **مسئولية الادارة عن القوائم المالية المستقلة :**

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامه ومؤثرة ناتجة عن الغش او الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

### **مسئولية مراقب الحسابات :**

تنحصر مسئوليتنا فى أبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن اعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على ادلة مراجعة بشأن القيم و الافصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بأعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة . وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض التى قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى ان ادلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسباً لبدء رأينا على القوائم المالية .

### **اساس الرأى المتحفظ :**

- اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة المختلفة والمنطقة الحرة على موازين المراجعة التى اعدتها الشركة لهذا الغرض.

- عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) - الاصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة مراجعة القيمة التخريدية للاصول الثابتة و الاعمار الإنتاجية المقدره لها حيث تضمنت اصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها نحو ٧٠,٥٠٤ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) واجراء التسويات على ضوء ذلك.

- لم نواف بالشهادات المؤيدة لعدد وقيمة ٧٨٠٢٥ وثيقة استثمار فى صندوق ازي موت ( بالدولار ) البالغ قيمتها كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٤,٦٧٧ مليون جنيه بزياده بنحو ٥ مليون جنيه عن رصيدها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ادرجت كإيرادات تمويلية خلال العام الامر الذى لم تتمكن معه من التحقق من تلك الاستثمارات وايرادات تقييمها .



يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لعدد وقيمة تلك الوثائق فى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

بلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة لارصدة العملاء فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٢٥ الف جنية و لم تقدم الشركة دراسة حديثة للخسائر المتوقعة لارصدة العملاء فى ضوء ارصدة المديونيات الحالية ومعدل اعمارها خاصة وان تقرير الاعمار قد تضمن مديونيات لدى عملاء تعدت الفترات الائتمانية المسموح بها بفترات زمنية فاقت ستة شهور ومنها ما تجاوز العام وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو ١,٢٣٧ مليون جنية متضمنه نحو ١٨١ الف جنية معترض عليها من العملاء .

يتعين موافاتنا بدراسة حديثة للخسائر الائتمانية المتوقعة لارصدة العملاء والالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) - الادوات المالية واجراء التسويات اللازمة على ضوء ذلك .

عدم قيام الشركة باجراء اية مطابقات على ارصدة كبار العملاء والوكلاء والموردين فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بينما قامت الشركة بمعرفتها و تحت مسئوليتها بإرسال المصادقات ولم تتلقى ردود عنها حتى تاريخ الفحص.

لم نواف بالشهادات المؤيدة للتأمينات لدى الغير وبالبالغ قيمتها فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١,٢٤١ مليون جنية .

يتعين موافاتنا بالشهادات او المصادقات المؤيدة لقيمة التأمينات للوقوف على صحتها .

بلغت قيمة الايرادات المستحقة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٧,٠٣٧ مليون جنية وقد تبين عدم الدقة فى تقدير بعضها حيث تبين من الاطلاع على الفواتير الفعلية التى صدرت عنها حتى فبراير / عام ٢٠٢٤ وجود فروق اما بالزيادة او بالنقص عن الايراد المقدر حيث بلغ ما امكن حصره من تلك الفروق نحو ٨٢٣ الف جنية ونحو ٢٣٦ الف جنية على التوالى كما لوحظ تقدير ايرادات لبعض العمليات بنحو ٣٧٢ الف جنية ولم يتبين لنا صدور فواتير عنها حتى تاريخ الفحص الامر الذى يشكك فى صحة تلك التقديرات .

يتعين اعادة النظر فى تلك التقديرات واجراء التصويب اللازم على ضوء ذلك.

بلغ رصيد مخصص التزامات ضريبية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١٤,٤١٦ مليون جنية بزيادة عن رصيد العام السابق بنحو ٥,٧٩٨ مليون حيث تلاحظ من الفحص والاطلاع على الموقف الضريبى والمستندات المقدمة مايلى:

١. لم تقم الشركة بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها ، و لم توافينا بنموذج (٩حصر) حديث يؤيد ما للشركة من مبالغ طرف مصلحة الضرائب حيث ظهر رصيد مدين لدى مصلحة الضرائب فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٣,٢١٢ مليون جنية لم نقف على طبيعتها بخلاف رصيد اخر بنحو ١٢,٨٣٤ مليون جنية يمثل صافى الرصيد التراكمى لنظام الدفعات المقدمة (بعد استقطاع ضريبة الدخل الجارية للعام البالغة ٨٨٢ الف جنية ) وذلك للوقوف على مدى كفايته من عدمه.

٢. عدم دقة الايضاح رقم (٣٥/اولا) الخاص بالموقف الضريبى - ضريبة ارباح الاشخاص الاعتبارية عن السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ حيث ورد به انه تم انتهاء الخلافات وفقا لقرارات اللجان الصادرة فى هذا الشأن ولا يوجد مستحقات ضريبية عن تلك الفترة فى حين اظهر اخر نموذج (٩) حجز حصلنا عليه من الشركة برقم صادر ٨٤٤ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ وجود مبالغ ضريبية مستحقة على الشركة عن السنوات من ٢٠١٤-٢٠١٦ بنحو ١٢,٢٨١٩ مليون جنية تمثلت فى (فروق ضريبية بنحو ٤,٢٢٢ مليون جنية والباقى مقابل تأخير حتى تاريخ النموذج .

٣. كونت الشركة خلال العام مخصص بنحو ٤,١٦١ مليون جنية لمقابلة كلا من ضريبة القيمة المضافة لاعوام ٢٠٢٠/٢٠٢٢ بنحو ١,٥٤٠ مليون جنية رغم عدم تقديمها مايفيد وجود نزاع ضريبى لتلك السنوات حيث انها مازالت تحت الفحص و نحو ٢,٦٢١ مليون جنية ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٧/٢٠٢٠ رغم ان عبء هذه الضريبة يقع على العاملين الامر الذى يعد تكوين تلك المخصصات بمثابة احتياطات مستترة .

٤. ورد للشركة نموذج (١٩) برقم ١٤٦٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ بربط ضريبة ارباح شركات مستحقة عن السنوات من ٢٠١٧-٢٠١٩ باجمالى نحو ٦٩,٠١٣ مليون جنية وقد تقدمت الشركة بطعن بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠ ولم نواف بما انتهى اليه بحث الطعن من ربط ضريبى على الشركة .

٥. بلغ الربط الضريبى على الشركة لضريبة القيمة المضافة للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٩ وفقا لقرار لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ نحو ٦,٣٩٧ مليون جنية تمثل ضريبة القيمة المضافة للايصالات الرسمية عن تلك الفترة بالاضافة لنحو ١,٧٨٠ مليون جنية الفروق المتفق عليها باللجنة الداخلية بخلاف الضريبة الاضافية حيث لم تقدم الشركة امام لجنة الطعن ما يؤيد وجهه نظرها وقد تقدمت الشركة فيما بعد بالطعن امام القضاء بالدعوى رقم ٧٧/١٩٦٢٨ و لم يتبين لنا بعد ما انتهت اليه كلاهما .

والامر فى ضوء ما سبق لم يمكننا من الوقوف على مدى كفاية مخصص الالتزامات الضريبية من عدمه.



يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها واجراء ما يلزم من تصويب على ضوء ذلك.

- بلغ رصيد مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٧٥ الف جنيه بعد تخفيضه خلال العام المالى ٢٠٢٣ بنحو ٤,٠٤٦ مليون جنيه قيمة التسويات النهائية للعديد من العاملين السابقين بالشركة فى حين لم يتم اضافة اى مبالغ للمخصص خلال عام ٢٠٢٣ لمقابلة العديد من الدعاوى العمالية لمن تم انتهاء خدمتهم والواردة تفصيلا ببيان القضايا المتداولة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ كما لوحظ عدم تضمين المخصص لايه مبالغ لمقابلة العديد من الدعاوى القضائية رغم ايضاح شمول بيان القضايا على تحديد نسبة المكسب والخسارة (٥٠%) نذكر منها الاتى :
- دعوى رقم ٦٩/٧٨٥ ق تجارى اسكندرية مرفوعة من مصلحة الجمارك ضد الشركة لمطالبتها بنحو ٤٠٠ الف جنيه رسوم تخزين .
- دعوى رقم ٢٠٢٣/٢٦٣٣ شمال الجيزة -مدنى كلى مرفوعة من الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل "عبور مصر" لمطالبة الشركة بمبلغ ٣١٩٢٠ دولار قيمة مهمات ونحو ٣١١ الف جنيه قيمة جمارك ومصرفات .

الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في مخصص القضايا والمنازعات في ضوء ما تقدم واجراء التصويب اللازم لإمكان الحكم على مدى كفاية المخصص المكون من عدمه .

- تضمن حساب دائنون وارصدة دائنة اخرى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢,٧٧٦ مليون جنيه قيمة أجور ومكافأة نهاية خدمة معلاها كأمانات للسيد / خالد حسين والذي انتهت خدمته بالشركة منذ اكثر من عامين والذي تبين صدور حكم بمستحققاته بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧ فى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢١ / محكمة التجمع الخامس بنحو ٣٢٨ الف جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء الحكم المشار اليه .

- عدم التزام الشركة بما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) - اثر التغييرات فى التقديرات والاختفاء حيث تم تضمين ايرادات ومصروفات العام بالخطأ بالعديد من المبالغ التى تخص العام السابق وفيما يلى ما امكن حصره :
- تضمنت المصروفات الادارية والعمومية نحو ١,١٧٨ مليون جنيه مصروفات بدلات اجازة تخص عام ٢٠٢٢ ونحو ٤١ الف جنيه قيمة رسوم الهيئة العامة للرقابة لاعوام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفرق ايجار لميناء تورز لعام ٢٠٢٢ .
- تضمنت تكلفة النشاط نحو ١٣٣ الف جنيه قيمة فروق مطالبات رسوم قرار ٨٠٠ لعام ٢٠٢٢ .
- تضمنت ايرادات النشاط نحو ١,١٠٧ مليون جنيه ايرادات تخزين بساحة الادبية (٤ فواتير) تخص عام ٢٠٢٢ ارقام .
- تخفيض ايرادات النشاط بنحو ٨٧ الف جنيه نتيجة الغاء احدى الفواتير الصادرة فى عام ٢٠٢٢ ثم تبين اعاده اصدارها مره اخرى فى يناير ٢٠٢٤

يتعين الالتزام بالمعيار المشار اليه واجراء التصويب اللازم .

- لم تتأثر قائمة الدخل بخسائر فروق العملة نتيجة عدم تقييم ارصدة عملاء دفعات مقدمة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ حيث بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٦٦ الف جنيه كما لم تتأثر بكلا من قيمة الاشعارات الدائنة (الخصم) التى صدرت للعملاء خلال عام ٢٠٢٤ وتخص فواتيرهم فى عام ٢٠٢٢ وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥٥ الف جنيه وايضا بقيمة ما حصلت الشركة عليه من الموردين والوكلاء كاشعارات خصم عن فواتير صادرة للشركة خلال عام ٢٠٢٢ بنحو ٨٤ الف جنيه.

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- لم تتضمن ايرادات المنطقة الحرة اى استحقاق لايرادات التخزين عن السيارات الموجودة بالمنطقة الحرة ببورسعيد رغم تجاوز بعضها خمسة شهور خاصة وقد تضمنت الحسابات المدينة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ رصيد عمليات تحت التنفيذ بالمنطقة الحرة بنحو ٨١٣ الف جنيه.

يتعين احتساب الايرادات الخاصة بتخزين السيارات بالمنطقة الحرة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ واجراء التصويب اللازم .

- اظهر تقرير مصروفات وايرادات العمليات لعام ٢٠٢٣ عن وجود عمليات حققت ايرادات دون وجود تكاليف لها خلال العام بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ١٢,٦٠٧ مليون جنيه كما وجدت عمليات اخرى " اغلبها يخص سنوات سابقة "



حققت إيرادات بقيم سالبة خلال العام الحالى ٢٠٢٢ بلغت نحو ٤٧١ ألف جنية فى المقابل تبين وجود عمليات صرف عليها تكاليف لها بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٢,٣٧٧ مليون جنية دون تحقيق اى إيرادات لها .  
والامر فى ضوء ما سبق يشير لعدم دقة نتائج تلك العمليات ومن ثم التأثير على صحة ارقام إيرادات وتكاليف النشاط.  
يتعين بحث تلك العمليات واجراء ما يلزم من التصويب على ضوء ذلك .

ورد بالايضاحات المتممة "الايضاح رقم (٢٨) - أحداث هامة" قيام الشركة بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازى ٩٩,٩٪ من أسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل و اعالى البحار "نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٣٣ جنية مصرى / سهم مقابل زيادة فى رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس بمقدار ٢,٥٩٤ جنية مصرى / سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمى الشركتين بمعرفة المستشار المالى / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الاوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجى للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل و اعالى البحار "نوسكو" وتمت الموافقة على تلك الاجراءات بجلسة مجلس الادارة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٢ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٢ وافرار زيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح نحو ٢٢٤,٩٤٩ مليون جنية مصرى بدلا من نحو ١٥٦,٠٦٢ مليون جنية بزيادته بنحو ٦٨,٨٨٧ مليون جنية عبارة عن ٦٧١١٢٩٢٣ سهم لمساهمة الشركة الوطنية لخدمات النقل و اعالى البحار "نوسكو" ١٧٧٤٣٨٤ سهم للمساهم / بنك الاستثمار القومى كأسهم زيادة مدفوعة نقدا و تشير فى هذا الامر الى ما يلى :

- تحتفظ الجهاز المركزى للمحاسبات اثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٢ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الاسهم لعدم موافاتنا بتقريرى الدراسة العادلة لاسهم الشركتين المقدمتين من المستشار المالى شركة ارتشر وكذا تقريرى مراقب الحسابات الخارجى عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك اكثر من مره الامر الذى من شأنه عدم تمكننا من الوقوف على صحة تقييم سهمى الشركتين وسعر المبادلة بينهما .
- ادرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنية تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال " حصة بنك الاستثمار " رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٢/٧/٩ من الجهات المختصة و عدم اتمام اجراءات المبادلة و التأشير فى السجل التجارى للشركة بزيادة رأسمال الشركة المصدر.

يتعين ضرورة موافاتنا بالتقارير الخاصة بتقييم اسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبى الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة واجراء التصويب فيما ادرجه بالخطأ كمالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية .

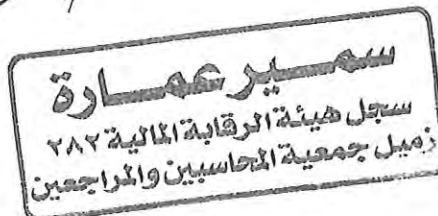
## الراى المتحفظ :

فيما عدا تأثير ما جاء بهاليه ، فمن رأينا ان القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة "ايجيترانس" المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة

## ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ فقد تبين الآتى :

- تم جرد الاصول الثابتة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى (لفرع الاسكندرية) والمعدلات والمتعارف عليها وكالمنبع فى السنوات السابقة و لم نواف بالشهادات السلبية للاراضى والعقارات المملوكة للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي تؤكد خلوها من اى تصرفات او حقوق او رهن للغير.
- مازالت القوائم المالية تتضمن قيمة استثمارات فى شركات تابعة بنحو ٥٠٠ ألف جنية قيمة مساهمة الشركة فى شركتى ايجيترانس للموانى النهرية وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩٪ ونحو ٥٤٨ ألف جنية بمبالغ مستحقة من اطراف ذات العلاقة مكون عن تلك الارصده اضمحلال بكامل القيمة رغم التأشير فى السجل التجارى بتصفية تلك الشركات ومحو قيدهم بتاريخ ١٠ اكتوبر ٢٠٢٢، كما تتضمن الاستثمارات فى شركات نحو ٨٨٥ ألف جنية قيمة الاستثمار فى شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (تحت التصفية ) بنسبة ٣٠٪ من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار ولم نقف على ما انتهت اليه اعمال التصفية .

يتعين اتخاذ اللازم نحو استبعاد قيمة الاستثمارات فى الشركات التابعة المشار اليها والإفاده عن موقف تصفية شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد .



ولاء فوزى  
محمود العبد  
شركة القندور

مستشار  
مستشار  
مستشار

محمد ابراهيم



- تم جرد المخزون ومطابقة نتائجه على السجلات في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وطبقا للاصول المرعية وقد ورد بالإيضاحات المتممة رقم (٨-٣٧) بأنه يتم تقييم المخزون بالتكلفة او صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل مع تحديد تكلفة المخزون على اساس طريقة المتوسط المرجح في حين تبين انها قيمة تقديرية ثابتة لكافة انواع السيارات الموجودة بالمنطقة الحرة وليس لها علاقة بالتكلفة الفعلية الواردة باذن الإفراج الجمركي.
- تضمنت ارصدة العملاء نحو ١,٥٦٥ مليون جنية قيمة مديونية طرف العميل / kuehne Nagel ( نحو ٤٩ الف دولار و ٦٩ الف جنية ) قيمة عدد اربع فواتير صدرت له خلال عام ٢٠٢٣ و تبين توقفه عن سدادها دون ان نواف بالاسباب كما لم يتضح لنا وجود ضمانات لدى الشركة طرف العميل.

يتعين عن موقف تلك الفواتير و الضمانات المأخوذة على العميل وموافاتها بما تم فى شأن تحصيلها .

- بلغ رصيد مدينو عملاء الإيصالات الرسمية بحساب مدينون وأرصدة مدينة اخرى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣,٤٣١ مليون جنية قيمة ما تم سدادها للجهات الحكومية نيابة عن عملاء الشركة ولم يتم اجراء المصادقة معهم علي تلك المديونيات الامر الذى لم يمكننا من التحقق من صحتها ، كما لوحظ وجود ارصده دائنة تحت مسمى عملاء دفع مقدم محصلة لهذا الغرض بلغت فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٧,٢٦٨ مليون جنية ولم يتم تسويتها بالمديونيات الخاصة بالإيصالات الرسمية كما تبين تضمينها ارصده دائنة متوقفة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨٨٠ الف جنية .

نوصى بالمصادقة على تلك المديونيات والعمل على تحصيلها من العملاء او تسويتها بما يخصها من الدفعات المقدمة منهم وبحث ودراسة الارصدة المتوقفة بحساب عملاء دفع مقدم .

- استمرار وجود بعض مظاهر ضعف اجراءات الرقابة و الضبط الداخلى على تشغيل عمليات ومشروعات الشركة و بالدورة الدفترية و المستندية لاعمال الإيرادات و اصدار الفواتير والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء و الوكلاء.

نوصى باتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل القضاء على مظاهر القصور فى إجراءات الرقابة و الضبط الداخلى .

## تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
- نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والنخبط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية متفقة على ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

## تقرير

### مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة

للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

السادة / مساهمى الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" :

## تقرير عن القوائم المالية المجمعة :

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ "والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بإجمالى اصول نحو ٥٥٣,٣٦٤ مليون جنية وقائمة الدخل المجمعة بصافى ربح " بعد الضريبة بنحو ٦١,٩٦٣ مليون جنية وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية و التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

## مسئولية الادارة عن القوائم المالية المجمعة :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش



او الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

## مسئولية مراقب الحسابات:

تتخصص مسئوليتنا فى ابداء الرأى على هذه القوائم المالية المجمعة فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اى أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن اعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على ادلة مراجعة بشأن القيم و الافصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة . وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض التى قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى ان ادلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسباً لاداء رأينا على القوائم المالية .

## اساس الرأى المتحفظ :

تم اعداد القوائم المالية المجمعة وفقا للقوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة " ايجيترانس " والذى اصدرنا عنها تقريرنا المتحفظ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٦ .

ورد بالايضاحات المتممة " الايضاح رقم (٤٠) - احداث هامة " قيام شركة ايجيترانس بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازى ٩٩,٩٪ من رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل و اعالى البحار "نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٣٣ جنية مصرى / سهم مقابل زيادة فى رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس بمقدار ٢,٥٩٤ جنية مصرى / سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمى الشركتين بمعرفة المستشار المالى / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الاوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجى للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل و اعالى البحار "نوسكو" وتمت الموافقة على تلك الاجراءات بجلسة مجلس الادارة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٣ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/ يوليو ٢٠٢٣ وقرار زيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح نحو ٢٢٤,٩٤٩ مليون جنية مصرى بدلا من نحو ١٥٦,٠٢٢ مليون جنية بزيادته بنحو ٦٨,٨٨٧ مليون جنية عبارة عن ٦٧١١٢٩٢٣ سهم لمساهمة الشركة الوطنية لخدمات النقل و اعالى البحار "نوسكو" و ١٧٧٤٣٨٤ سهم للمساهمة / بنك الاستثمار القومى كأسهم زيادة مدفوعة نقدا ونشير فى هذا الامر الى ما يلى :

- تحفظ الجهاز المركزى للمحاسبات اثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/ يوليو ٢٠٢٣ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الاسهم لعدم موافقتنا بتقريرى الدراسة العادلة لاسهم الشركتين المقدمتين من المستشار المالى شركة ارتشر وكذا تقريرى مراقب الحسابات الخارجى عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك اكثر من مره الامر الذى من شأنه عدم تمكننا من الوقوف على صحة تقييم سهمى الشركتين وسعر المبادلة بينهما .
- ادرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنية تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال " حصة بنك الاستثمار " رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٣/٧/٩ من الجهات المختصة و عدم اتمام اجراءات المبادلة و التأشير فى السجل التجارى للشركة بزيادة رأسمال الشركة المصدر.

يتعين ضرورة موافقتنا بالتقارير الخاصة بتقييم اسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبى الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة واجراء التصويب فيما ادرجه بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية .

## الرأى المتحفظ :

فيما عدا تأثير ما جاء بهاليه ، فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة " ايجيترانس " المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١



وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

## ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ فقد تبين الآتى :

- تم مراجعة القوائم المالية لكل من الشركة المصرية لخدمات النقل الفنى (ايتال) وشركة ايجيترانس لحلول المستودعات فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣ بمعرفة مراقبو حسابات آخرون أصدروا عنها تقارير غير متحفظة .

## تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .  
- نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات وتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات .  
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة على ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

## التعقيب

**على رد الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس"**  
**بشان تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣**

**أولا: التعقيب على رد الشركة على تقرير القوائم المالية المستقلة فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣**

## الملاحظة :-

عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة مراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدرة لها حيث تضمنت أصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها نحو ٧٠,٥٠٤ مليون جنيه.  
يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة (٥١) من معيار محاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء التسويات على ضوء ذلك.

## رد الشركة:

تقوم إدارة الشركة دوريا بإعادة النظر في الإهلاك. ولا سيما وأنه تم ذلك خلال عام ٢٠١٥ وتم إعادة تقدير العمر الافتراضي لبند برامج الحاسب الآلي بحيث تم إهلاك صافي القيمة الدفترية على ١٠ سنوات بدلا من ٤ سنوات وخلال عام ٢٠٢٣ تم تعديل وسائل النقل الى ١٠ سنوات بدلا من ٥ سنوات والموضحة تفصيلياً بالسياسات المحاسبية رقم ٣٧-٣ من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.  
وبخصوص ملاحظة الجهاز بطلب مراجعة الأصول المهلكة دفترياً، فسيتم الدراسة وموافاتكم بها فور الانتهاء منها.

## التعقيب:-

رد الشركة لم يشمل قيامها بمراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدرة التزاما بنص الفقرة ٥١ من معيار المحاسبة رقم ١٠ ويظهر ذلك بوضوح فى وجود أصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣ نحو ٧٠,٥٠٤ مليون جنيه وبناء عليه فإن الملاحظة مازالت قائمة .

## الملاحظة:-

لم نواف بالشهادات المؤيدة لعدد وقيمة ٧٨٠٢٥ وثيقة استثمار فى صندوق ازموت (بالدولار) البالغ قيمتها كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣ نحو ٢٤,٦٧٧ مليون جنيه بزيادة بنحو ٥ مليون جنيه عن رصيدها فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣ أدرجت كإيرادات تمويلية خلال العام الأمر الذي لم تتمكن معه من التحقق من تلك الاستثمارات وإيرادات تقييمها.  
يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لعدد وقيمة تلك الوثائق فى ٣٠/٣٦/١٢/٢٠٢٣.

## رد الشركة:

برجاء العلم بأنه يتم إفعال رصيد صناديق استثمار ازموت على الموقع الرسمي لازيموت كل يوم اثنين من كل أسبوع وهي مؤيدة بمستندات وقيود من على الموقع. ولدينا شهادة موقعة من صندوق ازموت بأرصدتنا لديه.  
أما بالنسبة للزيادة من عام ٢٠٢٢ الى ٢٠٢٣ والمرتجة فى الإيرادات التمويلية فهي ليست نتيجة شراء جديد، بل كل الزيادة تتمثل فى أثر إعادة تقييم فرق العملة لقيمة الرصيد بالدولار وأيضا أثر التغير فى القيمة العادلة لصندوق الاستثمار على الموقع.

## التعقيب:-



### الملاحظة:-

### رد الشركة:-

### التعقيب:-

### الملاحظة :-

### رد الشركة:-

### التعقيب:-

### الملاحظة:-

### رد الشركة:-

### التعقيب:-

### الملاحظة :-



بلغت قيمة الإيرادات المستحقة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧,٠٣٧ مليون جنية وقد تبين عدم الدقة في تقدير بعضها حيث تبين من الاطلاع على الفواتير الفعلية التي صدرت عنها حتى فبراير / عام ٢٠٢٤ وجود فروق أما بالزيادة أو بالنقص عن الإيراد المقدر حيث بلغ ما أمكن حصره من تلك الفروق نحو ٨٢٣ ألف جنية ونحو ٢٣٦ ألف جنية على التوالي كما لوحظ تقدير إيرادات لبعض العمليات بنحو ٢٧٢ ألف جنية ولم يتبين لنا صدور فواتير عنها حتى تاريخ الفحص الأمر الذي يشكك في صحة تلك التقديرات. يتعين إعادة النظر في تلك التقديرات وإجراء التصويب اللازم على ضوء ذلك.

## رد الشركة:-

قامت الشركة بتطوير طريقة احتساب الإيراد المستحق للعمليات التي بدأت، ولكنها لم تنتهي كاملاً في تاريخ إعداد القوائم المالية للوصول الى أقصى درجات الدقة الممكنة من خلال تنسيب قيمة المصروف الفعلي للمصروف التقديري للوصول الى نسبة الإتمام لتلك العملية ومن خلال ناتج ضرب تلك النسبة مع الإيراد التقديري يتم احتساب الإيراد المستحق لها في نهاية كل فترة مالية ولكل عملية على حدى. ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات استندت الى مقارنة الإيراد الفعلي المصدر في فترة لاحقة لما تم إثباته كإيراد مستحق في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بدون الأخذ في الاعتبار للجهود والخدمات المقدمة في الفترة اللاحقة (عام ٢٠٢٤) والتي لها تأثير مباشر على زيادة الإيرادات. وبينما العمليات التي لها إيرادات فعلية اقل من الإيرادات المستحقة فذلك نتيجة أن هذه العمليات لا زالت تحت التنفيذ في تاريخ الفحص ولم تصدر لها كافة الفواتير الإيرادية الخاصة بها.

## التعليق:-

ورد برد الشركة ان ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات استندت الى مقارنة الإيراد الفعلي المصدر في فترة لاحقة لما تم إثباته كإيراد مستحق في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بدون الأخذ في الاعتبار للجهود والخدمات المقدمة في الفترة اللاحقة (عام ٢٠٢٤) والتي لها تأثير مباشر على زيادة الإيرادات وهذا امر مردود عليه حيث ان المراجعة تأخذ الفترات اللاحقة لتأكيد صحة الأرصدة السابقة ، كما أنه قد ورد بالملاحظة ما يقيد وجود فروق أما بالزيادة أو بالنقص عن الإيراد المقدر وهو امر يتعارض مع رد الشركة الذى مؤداه هو زيادة الإيرادات نتيجة جهود عام ٢٠٢٤ ومن جانب آخر فقد لوحظ تقدير إيرادات لبعض العمليات بنحو ٢٧٢ ألف جنية ولم يتبين لنا صدور فواتير عنها حتى تاريخ الفحص وهو امر يشكك في صحة تلك التقديرات وبناء عليه فإن الملاحظة قائمة.

## الملاحظة :-

بلغ رصيد مخصص التزامات ضريبية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٤,٤١٦ مليون جنية بزيادة عن رصيد العام السابق بنحو ٥,٧٩٨ مليون حيث تلاحظ من الفحص والاطلاع على الموقف الضريبي والمستندات المقدمة ما يلى:

لم تقم الشركة بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها، و لم توافينا بنموذج (٩حصر) حديث يؤيد ما للشركة من مبالغ طرف مصلحة الضرائب حيث ظهر رصيد مدين لدى مصلحة الضرائب في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢,٢١٣ مليون جنية لم نفق على طبيعتها بخلاف رصيد آخر بنحو ١٢,٨٣٤ مليون جنية يمثل صافى الرصيد التراكمي لنظام الدفعات المقدمة (بعد استقطاع ضريبة الدخل الجارية للعام البالغة ٨٨٢ الف جنية ) وذلك للوقوف على مدى كفايته من عدمه.

عدم دقة الإيضاح رقم (٣٥/أولا) الخاص بالموقف الضريبي - ضريبة أرباح الأشخاص الاعتبارية عن السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ حيث ورد به انه تم إنهاء الخلافات وفقا لقرارات اللجان الصادرة في هذا الشأن ولا يوجد مستحقات ضريبية عن تلك الفترة في حين اظهر اخر نموذج (٩) حصر حصلنا عليه من الشركة برقم صادر ٨٤٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ وجود مبالغ ضريبة مستحقة على الشركة عن السنوات من ٢٠١٤-٢٠١٦ بنحو ١٢,٨١٩ مليون جنية تمثلت في فروق ضريبية بنحو ٤,٢٢٢ مليون جنية والباقي مقابل تأخير حتى تاريخ النموذج.

كونت الشركة خلال العام مخصص بنحو ٤,١٦١ مليون جنية لمقابلة كلا من ضريبة القيمة المضافة لأعوام من ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بنحو ١,٥٤٠ مليون جنية رغم عدم تقديمها ما يفيد وجود نزاع ضريبي لتلك السنوات حيث انها ما زالت تحت الفحص ونحو ٢,٦٢١ مليون جنية ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٧/٢٠٢٠ رغم ان عبء هذه الضريبة يقع على العاملين الأمر الذي يعد تكوين تلك المخصصات بمثابة احتياطات مستترة. ورد للشركة نموذج (١٩) برقم ١٤٦٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ بربط ضريبة أرباح شركات مستحقة عن السنوات من ٢٠١٧-٢٠١٩ بإجمالي بنحو ٦٩,٠١٣ مليون جنية وقد تقدمت الشركة بطعن بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠ ولم نوافق بما انتهى اليه بحث الطعن من ربط ضريبي على الشركة.

بلغ الربط الضريبي على الشركة لضريبة القيمة المضافة للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٩ وفقا لقرار لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ بنحو ٦,٣٩٧ مليون جنية تمثل ضريبة القيمة المضافة للإيصالات الرسمية عن تلك الفترة بالإضافة لنحو ١,٧٨٠ مليون جنية الفروق المتفق عليها باللجنة الداخلية بخلاف الضريبة الإضافية حيث لم تقدم الشركة أمام لجنة الطعن ما يؤيد وجهه نظرها وقد تقدمت الشركة فيما بعد بالطعن أمام القضاء بالدعوى رقم ١٩٦٣٨/٧٧ق - محكمة القاهرة - بالإضافة الى تقديمها طلب للجنة إنهاء المنازعات الضريبية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٢ ولم يتبين لنا بعد ما انتهت اليه كلاهما. والأمر في ضوء ما سبق لم يمكننا من الوقوف على مدى كفاية مخصص الالتزامات الضريبية من عدمه.



يتعين موافقتنا بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وإجراء ما يلزم من تصويب على ضوء ذلك.

## رد الشركة-

- تم تكوين المخصصات وفقاً لتقديرات المستشار الضريبي الخارجي وفى ضوء المناقشات التفصيلية بلجنة المخصصات ولجنة المراجعة لمقابلة الالتزامات الضريبية في حينه ولإظهار القوائم المالية بأعلى قدر من العدالة والوضوح.
- لم يصدر من مصلحة الضرائب نموذج ٩ حجز بعد تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ حيث يتم المطابقة وتسليم المستندات والمراسلات مع الأمور المختص، وسيتم إصدار نموذج ٩ حديث بعد الانتهاء من جميع الخلافات مع المصلحة وسنوافيكم به في حينه.
- رصيد الضرائب المدين بمبلغ ٣,٢١٣ مليون جنية يمثل دفعات للضرائب عن فترات تحت الفحص ولم يبت بها بعد وتم مراعاتها في المخصصات المكونة رصيد الدفعات المقدمة ١٢,٨ مليون جنية هو ناتج من تطبيق الشركة لنظام الدفعات المقدمة ولما له من نفع كبير من تجنب تطبيق نظام الخصم والتحصيل فارتأت الشركة المحافظة على علماً بأن الشركة تستخدمه في سداداتها السنوية في الإقرار الضريبي.
- المستحقات الضريبية الواردة بنموذج ٩ بقيمة ١٢,٨١٩ مليون جنية تتمثل في قيمة ضريبة أصلية ٤,٢ مليون جنية غير مستحقة على الشركة بموجب شهادات خصم ضريبة من المنع تم استلامها من العملاء ويتم حالياً إثباتها بالمركز الضريبي لكبار الممولين الذى طالب الشركة بما يفيد عدم الاستفادة منها بمأمورية الشركات المساهمة قبل نقل الملف لتبعية المركز، فأنا في مرحلة استيفاء ذلك الطلب وسوف نوافيكم بالنتيجة في حينه ، مع العلم أن باقي المبلغ ٨,٦ مليون جنية عبارة عن غرامات سوف يتم إلغاؤها بمجرد إلغاء أصل الضريبة بعد إثبات خصم العملاء.
- تم تكوين مخصص بمبلغ ١,٥٤ مليون جنية لمقابلة ضريبة القيمة المضافة عن سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بمناسبة انتهاء أعمال الفحص ووفقاً لتقدير المستشار الضريبي الخارجي لمقابلة الالتزامات المحتملة ولإظهار قوائم الشركة بشكل عادل ومعبر.
- تم تكوين مخصص لضريبة كسب العمل عن السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ ولم يتم تحميل فروق الفحص على العاملين بالشركة نظراً لعدم وجود فرق عند الفحص في احتساب الضريبة إذ تلتزم الشركة بتطبيق أحكام القانون في هذا الشأن، ولكنها ناتجة من افتراض مصلحة الضرائب استفادة العاملين بمزايا عن بنود المصروفات والتكاليف الخاصة بالشركة والتي يتم صرفها لمقابلة مصروف فعلى لازم لمزاولة النشاط وذلك بإخضاع نسبة منها لضريبة لتعظيم الحصيلة الضريبية.
- وفي جميع الأحوال الشركة هي المسئولة قبل مصلحة الضرائب بسداد تلك المبالغ عن أعوام ٢٠١٧/٢٠٢٠ ونظراً لعدم تعلقها بموظفين بعينهم فوجب تكوين مخصص لحين السداد ولا يمكن تفسير ذلك تحت بند "احتياطات مستترة" كما ورد بالتحفظ.
- تم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد المقررة قانوناً وإحالته للجنة الداخلية بالمركز الضريبي لكبار الممولين ولم يتم إعلامنا بتحديد جلسة حتى حينه، وسوف نوافيكم بالنتيجة فور الانتهاء من أعمال اللجنة.
- تم سداد الفروق الضريبية المتفق عليها وبالبالغة ١,٧٨٠ مليون جنية منذ عام ٢٠٢٢ بينما قامت الشركة بعمل مخصص لإجمالي الربط الضريبي الخاص بالإيصالات الرسمية والبالغ قيمته ٦,٢٩٧ مليون جنية غير المتفق عليها لحين الانتهاء من تلك المنازعة ويتم حالياً المتابعة مع لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وتسليمها كافة البيانات والمستندات والتحليلات اللازمة وفور إنهاء تلك المنازعة سيتم إبلاغكم بنتائجها، وبخصوص الاحتياطات للسنوات تحت الفحص فوجب الإشارة إلى أن الشركة قد كونت مبلغ مخصصات ١,٥٤٠ مليون جنية في ضوء نتائج الفحص المبدئي لسنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ وهي في تقدير المستشار الضريبي كافية وسنوافيكم بنتائج الفحص النهائية والرسمية فور الانتهاء منها.

## التعليق:-

- أوضح الرد أكثر من مرة أنه لم تكوين المخصص اعتماداً على تقديرات المستشار الضريبي وهذا الأمر يعد غير كافى وكان يجب اعداد دراسة شاملة مؤيدة بمستندات لكافة النزاعات الضريبية وذلك للحكم على مدى كفايته من عدمه .
- اعتمدت الملاحظة على اخر نموذج (٩) خصلنا عليه من الشركة وكان يجب على الشركة الحصول على نموذج بتاريخ حديث وموافقتنا به.
- كونت الشركة خلال العام مخصص بنحو ٤,١٦١ مليون جنية لمقابلة كلا من ضريبة القيمة المضافة لأعوام من ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بنحو ١,٥٤٠ مليون جنية رغم عدم تقديمها ما يفيد وجود نزاع ضريبي لتلك السنوات حيث أنها مازالت تحت الفحص ونحو ٢,٦٢١ مليون جنية ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٧/٢٠٢٠ رغم أن عبء هذه الضريبة يقع على العاملين
- بلغ الربط الضريبي على الشركة لضريبة القيمة المضافة للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٩ وفقاً لقرار لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ نحو ٦,٢٩٧ مليون جنية تمثل ضريبة القيمة المضافة للإيصالات الرسمية عن تلك الفترة بالإضافة لنحو ١,٧٨٠ مليون جنية الفروق المتفق عليها باللجنة الداخلية بخلاف الضريبة الإضافية حيث لم تقدم الشركة أمام لجنة الطعن ما يؤيد وجهه نظرها .



وبناء عليه فإن الملاحظة مازالت قائمة و يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وإجراء ما يلزم من تصويب على ضوء ذلك.

## الملاحظة :-

بلغ رصيد مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٧٥ ألف جنيه بعد تخفيضه خلال العام المالي ٢٠٢٢ بنحو ٤,٠٤٦ مليون جنيه قيمة التسويات النهائية للعديد من العاملين السابقين بالشركة في حين لم يتم إضافة أي مبالغ للمخصص خلال عام ٢٠٢٣ لمقابلة العديد من الدعاوى العمالية لمن تم إنهاء خدمتهم والواردة تفصيلا ببيان القضايا المتداولة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ كما لوحظ عدم تضمين المخصص لأية مبالغ لمقابلة العديد من الدعاوى القضائية رغم إيضاح شمول بيان القضايا على تحديد نسبة المكسب والخسارة (٥٠%) نذكر منها :

- دعوى رقم ٦٩/٧٨٥ ق تجارى إسكندرية مرفوعة من مصلحة الجمارك ضد الشركة لمطالبتها بنحو ٤٠٠ ألف جنيه رسوم تخزين.
  - دعوى رقم ٢٠٢٣/٣٦٣٣ شمال الجيزة -مدني كلى مرفوعة من الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل "عبور مصر" لمطالبة الشركة بمبلغ ٣١٩٢٠ دولار قيمة مهمات ونحو ٣١١ ألف جنيه قيمة جمارك ومصرفات.
- الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في مخصص القضايا والمنازعات في ضوء ما تقدم وإجراء التصويب اللازم لإمكان الحكم على مدى كفاية المخصص المكون من عدمه.

## رد الشركة:-

لم تفرق الملاحظة بين مخصص المنازعات القضائية ومخصص نهاية الخدمة للموظفين وللتوضيح فإن مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغ ١٢٠ ألف جنيه وفي ٢٠٢٣/١٢/٣١ بلغ ٧٥ ألف جنيه بينما مخصص نهاية الخدمة للموظفين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغ ٤ مليون جنيه وتم استخدامهم بالكامل خلال العام وتم تكوين مخصص بلغ ٢,٠٨ مليون جنيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ في ضوء دراسة إدارة الموارد البشرية بناءً على تقييمات الموظفين.

بخصوص الدعوى المرفوعة من مصلحة الجمارك ضد الشركة للمطالبة بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه نفيدكم علما أن هذه الدعوى محالة للنظر أمام مصلحة الخبراء وأنه سبق مناقشة ذلك أن الدعاوى المحالة لمصلحة الخبراء تستغرق سنوات لحين تحديد جلسات لها فتقرر عدم عمل مخصصات لحين تحديد جلسة لتلك القضية أمام مصلحة الخبراء.

بينما القضية المرفوعة من شركة عبور فهي تنظر أمام محكمة أول درجة كما أنه صدر فيها حكم لصالحنا بالرفض فلا يوجد مبرر لعمل مخصص.

ونود التأكيد على أنه يتم دراسة جميع القضايا واتخاذ المخصصات اللازمة للتأكد من صحة وتعبير القوائم المالية .

## التعقيب:-

ما ورد برد الشركة من وجود مخصص للمنازعات القضائية ومخصص نهاية الخدمة للموظفين هو معلوم بالضرورة للجهاز حيث أن ما ذكر بالملاحظة هو فقط ما يخص المنازعات القضائية وهو ما انتهت إليه كل من الملاحظة والرد إلى أن قيمته ٧٥ ألف جنيه كما أن حركة حساب المخصص بالبرنامج المحاسبي قد اشتمل على التسويات الخاصة بالعاملين السابقين والتي تم خصمها بالفعل من رصيد أول العام ، أما فيما يخص رد الشركة على الفقرة الثانية من الملاحظة وهي عدم تضمين المخصص لأية مبالغ لمقابلة العديد من الدعاوى القضائية فإن هذا الأمر يتعارض مع ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ " المخصصات " وبالتالي فإن الملاحظة مازالت قائمة.

## الملاحظة :-

تضمن حساب دائنون وأرصدة دائنة أخرى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢,٧٧٦ مليون جنيه قيمة أجور ومكافأة نهاية خدمة معلاها كإمانات للسيد / خالد حسين والذي انتهت خدمته بالشركة منذ أكثر من عامين والذي تبين صدور حكم بمستحقاقه بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧ في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢١ / محكمة التجمع الخامس بنحو ٣٢٨ ألف جنيه، يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء الحكم المشار إليه..

## رد الشركة:-

جميع القضايا المتداولة بين الشركة وموظفيها القدامى يتم مباشرتها من خلال مستشار الشركة العمالي الخارجي وفي ضوء آرائه الفنية تقوم الشركة بتسجيل الاحتياطيات أو المستحققات التقديرية وبالنسبة لصدور حكم بمبلغ مختلف لأستاذ خالد حسين، نفيدكم علما بأن القضية تم استئنافها ويمكن لمحكمة الاستئناف تغيير الموقف لصالحنا أو ضدها وتعليق أو خفض هذا التعويض لذا يجب الاستمرار في التجنب لحين صدور أحكام نهائية وفقاً للرأي الفني للمستشار العمالي.

## التعقيب:-

الأحكام القضائية هي عنوان الحقيقة وقد صدر حكم قضائي يفيد بأن مستحققات المذكور بنحو ٣٢٨ ألف جنيه بينما المبلغ المعلى بالإمانات بنحو ٢,٧٧٦ مليون جنيه وبناء عليه فإن الملاحظة مازالت قائمة و يتعين إجراء الدراسة اللازمة في ضوء التفاوت الواضح وفي ضوء الحكم المشار إليه واتخاذ ما يلزم.



### الملاحظة :-

عدم التزام الشركة بما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٥) - إثر الأخطاء والتغيرات في التقديرات والسياسات حيث تم تضمين إيرادات ومصروفات العام بالخطأ بالعديد من المبالغ التي تخص العام السابق وفيما يلي ما أمكن حصره:

- تضمنت المصروفات الإدارية والعمومية نحو ١,١٧٨ مليون جنية مصروفات بدلات إجازة تخص عام ٢٠٢٢ ونحو ٢٧ ألف جنية قيمة رسوم الهيئة العامة للرقابة لأعوام ٢٠١٩/٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ إيجار لميناتورز لعام ٢٠٢٢.
- تضمنت تكلفة النشاط نحو ١٢٣ ألف جنية قيمة فروق مطالبات رسوم قرار ٨٠٠ لعام ٢٠٢٢
- تضمنت إيرادات النشاط نحو ١,١٠٧ مليون جنية إيرادات تخزين بساحة الأدبية (٤ فواتير) تخص عام ٢٠٢٢.
- تخفيض إيرادات النشاط بنحو ٨٧ ألف جنية نتيجة الغاء إحدى الفواتير الصادرة في عام ٢٠٢٢ ثم تبين اعاده إصدارها مره أخرى في يناير ٢٠٢٤
- يتعين الالتزام بالمعيار المشار اليه وإجراء التصويب اللازم. .

### رد الشركة:

حسب سياسة الشركة فإجازات عام ٢٠٢٢ يمكن الاستفادة بها حتى انتهاء الربع الأول من عام ٢٠٢٣ لذا لم تتمكن الإدارة من تحديد رصيد الإجازات غير المستخدمة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وبالتبعية تم احتسابه خلال عام ٢٠٢٣. وستتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لتقدير هذا البند مستقبلاً لإثباته بالعالم الذي يخصه.

بالنسبة لفروق مطالبات قرار ٨٠٠ فنود الإشارة الى أن المدرج هو احتساب تقديري بناء على البيانات المتاحة من أداره التشغيل ومن الطبيعي أن يكون هناك فروق ونظرا لصغر قيمه الفروق بين التقديري والفعللي فقد تم أدرجها على عام ٢٠٢٣

بالنسبة لإيرادات التخزين (٤ فواتير) الصادرة في عام ٢٠٢٣ بينما تخص عام ٢٠٢٢ بمبالغ ١,١٠٧ مليون جنية فتجدر الإشارة الى أن الشركة قد سجلت إيرادات مستحقة في القوائم المالية لعام ٢٠٢٢ بمبلغ ٤,٧٤٧ مليون جنية والتي تغطي جميع الإيرادات المستحقة والتي لم يصدر بها فواتير للعملاء

-بالنسبة لمبلغ ٣٧ ألف جنيه و ٨٧ ألف جنيه والتي طلب الجهاز المركزي تحويلهم لسنة المقارنة (٢٠٢٢) بدلاً من تسجيلها للعام المالي ٢٠٢٣ فطبقاً لمبدأ الأهمية النسبية بلغت جملة إيرادات النشاط عن عام ٢٠٢٣ مبلغ ٢٨٢ مليون جنية وهذا الرقم ذو أهمية نسبية ضئيلة مقارنة بجملة الإيرادات.

### التعقيب:-

رد الشركة تبرير لتضمن إيراداتها ومصروفاتها فى العام الحالى ٢٠٢٣ بالخطأ العديد من المبالغ التي تخص العام السابق وهو ما يشير الى عدم التزام الشركة بما يقضى به المعيار المحاسبى المصرى رقم (٥) وبناء عليه فإن الملاحظة مازالت قائمة ويتعين التصويب .

### الملاحظة :-

لم تتضمن إيرادات المنطقة الحرة بأي استحقاق لإيرادات التخزين عن السيارات الموجودة بالمنطقة الحرة ببورسعيد رغم تجاوز بعضها خمسة شهور خاصة وقد تضمنت الحسابات المدينة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ رصيد عمليات تحت التنفيذ بالمنطقة الحرة بنحو ٨١٣ ألف حنية. يتعين احتساب الإيرادات الخاصة بتخزين السيارات بالمنطقة الحرة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وإجراء التصويب اللازم.

### رد الشركة:-

نظرا لأن نشاط الشركة قائم على استيراد وبيع السيارات المخصصة للمعاقين وليس نشاط التخزين وما يؤديه من إصدار فواتير الكترونية للمعاق بقيمة بيع السيارة فإن الإيراد يتحقق مع بيع السيارة والإفراج عنها، حيث يتم مقابلة الإيراد بالمصروفات الخاصة به من قيمة تكلفة المخزون مضافا له ما يخص السيارة من رصيد عمليات تحت التنفيذ.

### التعقيب:-

ما ورد بالملاحظة هو ضرورة احتساب إيرادات التخزين لتلك السيارات عن مدد تخزينها خلال عام ٢٠٢٣ وأثابها كإيرادات مستحقة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ حين صدور قوائم اليكترونية بها وبناء عليه الملاحظة مازالت قائمة.

### الملاحظة :-

أظهر تقرير مصروفات وإيرادات العمليات لعام ٢٠٢٣ عن وجود عمليات حققت إيرادات دون وجود تكاليف لها خلال العام بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ١٢,٦٠٧ مليون جنية كما وجدت عمليات أخرى " أغلبها يخص سنوات سابقة " حققت إيرادات بقيم سالبة خلال العام الحالي ٢٠٢٣ بلغت نحو ٤٧١ الف جنية في المقابل تبين وجود عمليات صرف عليها تكاليف لها بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٣,٣٧٧ مليون جنية دون تحقيق أي إيرادات لها. والأمر في ضوء ما سبق يشيّر لعدم دقة نتائج تلك العمليات ومن ثم التأثير على صحة أرقام إيرادات وتكاليف النشاط. يتعين بحث تلك العمليات وإجراء ما يلزم من التصويب على ضوء ذلك.

### رد الشركة:

والله قوراي  
من محمود العبد  
السرف السندور

مجلس شورای قانونی و مستشاران

محمد علی

1991/11

سجل هيئة الرقابة المالية ٢٨٢  
محل جمعية المحاسبين والمراجعين

محمد ابراهيم



للشركة طبيعة نشاط يجب أخذها في الاعتبار للحكم على المعالجات المحاسبية ونظراً لوجود نشاطان بالشركة ذات هامش ربح مرتفع يتخطى ٩٥% ألا وهي نشاط الترانزيت ونشاط مزاولة خطابات التنازل للعملاء فارتأت الإدارة تجميع المصروفات الخاصة بهم على مستوى شهري في عملية واحدة وعدم الخوض في توزيع تلك التكاليف على جميع العمليات الإيرادية لانخفاض المنفعة مقابل المجهود المبذول نظراً لصغر المبالغ وتعدد العمليات (تصل للمئات) وعدم تأثير ذلك على قارئ القوائم المالية وخصوصاً أن التقييم على مستوى النشاط (الذي يحتوى جميع العمليات الإيرادية والعمليات التي تحتوى على المصروف فقط) يعطى الرؤية الكاملة والمعبرة مما يفسر وجود عمليات بها إيراد بدون تكلفة أو عمليات بتكلفة بدون إيراد.

بالإضافة لما سبق يوجد بعض المصروفات التشغيلية التي يتم فصلها في عمليات بدون إيراد لتسهيل متابعتها ومراجعتها ومن أمثلتها ما يلي:

- (١) المصاريف السنوية لحق الانتفاع بساحة الأدبية
- (٢) المصاريف السنوية لحق الانتفاع بساحة بور توفيق
- (٣) مصروف التأمين للشحن والنشاط اللوجيستي (TT Club)
- (٤) مصاريف بوالص التأمين على أسطول النقل بالشركة
- (٥) مصاريف دراسات الطرق لإدارة المشروعات السابقة لترسية مشروع بعينه
- (٦) المصاريف البنكية الخاصة بخطابات الضمان لنشاط الترانزيت.

## التعليق:-

لم يقدم رد الشركة المؤيدات اللازمة للوقوف على صحة تلك العمليات التي لها إيرادات بدون تكاليف او العكس حيث لم يشتمل الرد على ذكر عمليات محددة و اوضح تفسيرها مؤيدا بالمستندات .

## الملاحظة:-

ورد بالإيضاحات المتممة "الإيضاح رقم (٣٨) - أحداث هامة" قيام الشركة بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازي ٩٩,٩% من اسهم رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعلى البحار "نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٣٣ جنية مصري / سهم مقابل زيادة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس بمقدار ٢,٥٩٤ جنية مصري / سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمي الشركتين بمعرفة المستشار المالي / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الأوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجي للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعلى البحار "نوسكو" و تمت الموافقة على تلك الإجراءات بجلسة مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٣ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩ / يوليو ٢٠٢٣ و اقرار زيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح نحو ٢٢٤,٩٤٩ مليون جنية مصري بدلا من نحو ١٥٦,٠٦٢ مليون جنية بزيادته بنحو ٦٨,٨٨٧ مليون جنية عبارة عن ٦٧١١٢٩٣٣ سهم لمساهمي الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعلى البحار "نوسكو" ١٧٧٤٣٨٤ سهم للمساهم / بنك الاستثمار القومي كأسهم زيادة مدفوعة نقدا و نشير في هذا الأمر الى ما يلي :

- تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات اثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/ يوليو ٢٠٢٣ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الأسهم لعدم موافقتنا بتقريري الدراسة العادلة لاسهم الشركتين المتقدمتين من المستشار المالي شركة ارتشر وكذا تقرير مراقب الحسابات الخارجي عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك أكثر من مرة الأمر الذي من شأنه عدم تمكننا من إبداء الرأي بشأنها والوقوف على صحة تقييم سهمي الشركتين وسعر المبادلة بينهما.
- أدرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنية تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال "حصة بنك الاستثمار" رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٣/٧/٩ من الجهات المختصة وعدم إتمام إجراءات المبادلة والتأشير في السجل التجاري للشركة بزيادة رأسمال الشركة المصدر.

بتعين ضرورة موافقتنا بالتقارير الخاصة بتقييم أسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبي الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة وإجراء التصويب فيما إدراجه بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية

## رد الشركة:-

تجدر الإشارة الى أن هذه الدراسات والتقييمات قد تم أعدادها من قبل شركات مستقلة ومحايدة والمنوطة بمراجعة تلك الدراسات والتقييمات "الهيئة العامة للرقابة المالية" والتي أصدرت موافقتها على تلك الدراسات بالإضافة الى تقرير مراقب الحسابات علي التقييمات.

بالنسبة لمبلغ ٤,٦٠٣ مليون جنية فإنه لم يتم إدراجه بالخطأ بالقوائم كما هو مذكور، بل هو مبلغ تم تحصيله بالفعل ومثبت بشهادة البنك التجاري الدولي ويتمثل في دفعة مسددة من تحت حساب زيادة رأس المال لصالح بنك الاستثمار القومي ومعلقة لحين الانتهاء من إجراءات الاستحواذ على شركة نوسكو.

## التعليق:-

مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات هو احد مراقبي حسابات الشركة وفقا لقانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وكان يجب على الشركة موافاه مراقب الجهاز بصورة معتمدة من تقارير المستشار



المالى الذى قام باجراء اعمال التقييم المالى للشركتين لاداء الرأى بشأنهم وهذا حق اصيل للجهاز وهو ما لم تقم الشركة بمراجعاته حتى تاريخه بالمخالفة لقانون الجهاز المشار اليه .  
وفيما يخص بالمبلغ المسدد من بنك الاستثمار من تحت زياده حصته فى رأسمال الشركة وفقا لقرارات الجمعية غير العادية المؤرخة فى ٢٠٢٣/٧/٩ فان عرضه بالقوائم المالية ضمن حقوق الملكية يعد غير صحيح حيث لم يتم اعتماد محضر الجمعية المشار اليه كما لم يتم التأشير بعد فى السجل التجارى بزيادة رأس المال الشركة و بناء عليه فان الادارة مازالت عند رأياها من ضرورة موافقتها بالتقارير الخاصة بتقييم أسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبي الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة وإجراء التصويب فيما إدراجه بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية.

## الملاحظة :-

تم جرد الأصول الثابتة فى ٢١ / ١٢ / ٢٠٢٣ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري (لفرع الإسكندرية) والمعدلات والمتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة ولم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والعقارات المملوكة للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٢١ والتي تؤكد خلوها من أي تصرفات أو حقوق أو رهن للغير.

## رد الشركة:-

نود الإشارة أن آخر نسخة من الشهادات سلبية موجودة بتاريخ ٢٠٢٣-٥ وهي لم تتغير لآخر العام ولم يتم طلبها من فريق العمل بالجهاز المركزي للمحاسبات للاطلاع عليها أثناء الفحص.

## التعقيب:-

لم يشتمل رد الشركة على ارفاق شهادات سلبية للأراضي والعقارات بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١ علما بأنه تم طلبها دون إستجابة وبناء عليه فان الملاحظة مازالت قائمة .

## الملاحظة :-

مازالت القوائم المالية تتضمن قيمة استثمارات فى شركات تابعة بنحو ٥٠٠ الف جنية قيمة مساهمة الشركة فى شركتي ايجيترانس للموانئ النهرية وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩٪ ونحو ٥٤٨ الف جنية بمبالغ مستحقة من اطراف ذات العلاقة مكون عن تلك الأرصدة اضمحلال بكامل القيمة رغم التأشير فى السجل التجارى بتصفية تلك الشركات ومحو قيدهم بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، كما تتضمن الاستثمارات فى شركات بنحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار فى شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (تحت التصفية) بنسبة ٢٠٪ من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار ولم نقف على ما انتهت اليه أعمال التصفية . يتعين اتخاذ اللازم نحو استبعاد قيمة الاستثمارات فى الشركات التابعة المشار اليها والإفادة عن موقف تصفية شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد .

## رد الشركة:-

بناءً على رأى لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية للشركة فلن يتم تسوية تلك الاستثمارات أو محوهما من حسابات الشركة لحين إنهاء الملف الضريبي الخاص بها والمتوقع خلال عام ٢٠٢٤ وذلك كنوع من الشفافية والوضوح لقارى الميزانية علماً بأنه تمت الإشارة بالتصفية ومحو القيد بالسجل التجارى بذات الإيضاح المتمم للقوائم المالية والخاص بالاستثمارات فى الشركات التابعة.

## التعقيب:-

الشركات المشار تم شطبها من السجل التجارى واصبحت بدون وجود قانونى ورد الشركة لا يبرر عدم استبعاد قيمة تلك الاستثمارات من حسابات الشركة وبناء عليه فإن الملاحظة مازالت قائمة.

## الملاحظة :-

تضمنت أرصدة العملاء نحو ١,٥٦٥ مليون جنية قيمة مديونية طرف العميل / Kuehne Nagel (نحو ٤٩ ألف دولار و ٦٩ ألف جنية قيمة عدد أربع فواتير صدرت له خلال عام ٢٠٢٣ وتبين توقفه عن سدادها دون أن نواف بالأسباب كما لم يتضح لنا وجود ضمانات لدى الشركة طرف العميل . يتعين الإفادة عن موقف تلك الفواتير والضمانات المأخوذة على العميل وما تم فى شأن تحصيلها.

## رد الشركة:-

تجدر الإشارة الى أن الفواتير غير المحصلة تخص شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٣ وان شركة كونا ناجل من أكبر العملاء لدينا حيث تم تقديم خدمات لها خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بمبلغ ٢٩,٥ مليون جنية وجارى التواصل مع العميل لحل المشكلة القائمة لتسهيل تحصيل تلك المديونيات وبدى العميل مرونة مباشرة فى هذا الشأن علماً بان الإدارة سوف تلتزم بضوابط تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها بمعيار ٤٧.

## التعقيب:-

معايير هانثون ومستشارون

17  
سمير عمارة  
سجل هيئة الرقابة المالية ٢٨٢  
مجلس جمعية المحاسبين والمراجعين  
محمد ابراهيم  
أحرف الضمور  
محمود العبي  
ولاء فوزى



رد الشركة لم يوضح اسباب توقف العميل عن سداد تلك الفواتير ومدى وجود ضمانات من العميل لمقابلة تلك المديونية

## الملاحظة :-

استمرار وجود بعض مظاهر ضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي على تشغيل عمليات ومشروعات الشركة والدورة الدفترية والمستندية لأعمال الإيرادات وإصدار الفواتير والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء. نوصى باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل القضاء على مظاهر القصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي.

## رد الشركة :-

نظراً لعدم تحديد مظاهر القصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي بالملاحظة فوجب على الشركة استعراض بعض من إجراءاتها المتعلقة بالرقابة والضبط الداخلي:

- وجود لوائح معتمدة ومنظمة لسير العمل على كل إدارات ومستويات الشركة
- تبنى الشركة تشكيل لجان من فئات مستقلة ومحايدة للإشراف على سير العمل بالشركة تتضمن لجنة المراجعة ولجنة الاستثمار ولجنة الترشيحات والاستحقاقات كذلك لجان داخلية من كوادر الشركة مثل لجنة المخصصات ولجنة الائتمان.
- وجود إدارة للحكومة بالشركة مشهود لها بالكفاءة على مستوى جمهورية مصر العربية ولها تقارير سنوية معلنة
- يوجد بالشركة إدارة للمراجعة الداخلية تقوم بتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية بناء على خطة مراجعة سنوية يتم اعتمادها من لجنة المراجعة وتشمل الخطة السنوية أهم الإدارات ذات الأهمية النسبية من حيث المخاطر وبعد الانتهاء من عمليات المراجعة يتم خلال العام متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة بتقارير المراجعة خلال العام.
- يوجد بالشركة إدارة للجودة والسلامة والصحة المهنية والتي تعمل على فحص الأنظمة الموضوعية لضمان الالتزام بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والتعليمات التي قد يكون لها تأثير مهم على الأعمال والتقارير بجانب مراجعة وسائل حماية الأصول وكذلك تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للشركة.
- تقوم الشركة بعمل موازنة تقديرية لجميع الأنشطة متضمنة إيراداتها ومصروفاتها ويتم مقارنة الأرصدة الفعلية بما هو موجود بالموازنة مع تحليل العجز والزيادة
- تم إنشاء إدارة مختصة بالتسعير (CRM) كما تم الاعتماد على نظام تسجيل الإيرادات والمصروفات المتوقعة لكل عملية عند فتح العملية الجديدة حتى يسهل قياس مدى تحقق الإيرادات والمصروفات الفعلية للمخططة وقياس الانحرافات ويبحث أسبابها ومعالجتها وتلافى تكرارها.

## التعقيب :-

الملاحظة لم تشير الى تلك المظاهر حيث سبق سردها تكررنا فى تقريرنا السابقة عن الفحص المستندى للشركة والتي تهتم بفحص مدى التزام الشركة بتطبيق لوائحها وانظمتها المالية وكافة اجراءات التعاقد وصولا الى اصدار الفواتير وتحصيلها وقد اوضحت ملاحظتنا عن القوائم المالية المستقلة ضمينا بعض من تلك الواجهه من القصور .

## ثانيا : التعقيب على رد الشركة على تقرير القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٢/١٢/٢١

## الملاحظة :-

لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة الواردة للإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٨ وذلك لإتمام عملية المراجعة .

## رد الشركة :-

الشركة اعتمدت في إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية المدققة للشركات التابعة والشقيقة ومرفق لسيادتكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات..

## التعقيب :-

لم نحصل على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات عنها فى حينه اثناء فحصنا للقوائم المالية المجمعة للشركة حيث ارفقت الشركة تلك القوائم مرفقه بردها الوارد للإدارة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢١ تاريخ انعقاد الجمعية العامة .

٢- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ / حازم محمد الرجال - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن - مراقب حسابات الشركة - تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير .



## تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) في ٢٠٢٣/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة  
مصرية

### تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) " شركة مساهمة  
مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو  
الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر  
٢٠٢٣ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة  
عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة  
تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من  
أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية  
الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً  
لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك  
المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة  
ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية  
المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف  
الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب  
في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها  
وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة.  
وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت  
بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم  
المالية المستقلة.  
**الرأي**

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي الغير  
مجمع للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائها  
المالي الغير المجمع وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة  
المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.



## تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

### تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة ( إيجيترانس ) في ٢٠٢٢/١٢/٣١

**إلى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة ( إيجيترانس ) - شركة مساهمة**  
**مصرية:**

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) وشركاتها التابعة "المجموعة" "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

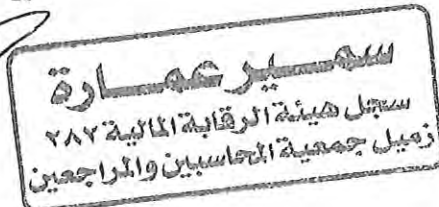
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

### الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجموع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

### تقرير مراقب الحسابات مكتب حازم حسن KPMG على تقرير تطبيقات الحوكمة في

20



محمد إبراهيم  
مدير عام  
م. محمود العبد  
أ. ش. م. العبد

م. ش. م. العبد  
م. ش. م. العبد

إيجيترانس



## الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة ( إيجيترانس ) عن عام ٢٠٢٢

### تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة  
مصرية عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

الى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة  
مصرية

### المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة  
المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) (شركة مساهمة مصرية) عن السنة  
المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في  
خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

### مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير  
مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة. كما أن مجلس  
إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة  
المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤  
بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

### مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة  
المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة  
الشركة، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد  
رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات  
السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة  
والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على  
المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس  
لاستنتاجنا.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم  
تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة  
الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا  
أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

ولاء فوزي  
مدير عام  
المركز المصري  
للحسابات

PMG  
مستشارون  
مستشارون

أحمد إبراهيم

مدير عام  
سجل هيئة الرقابة المالية ٢٨٢  
جمعية المحاسبين والمراجعين



وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

## الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ يتضمن المعلومات وتم إعدادها وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

٣- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ / سمير أنس عمارة- الشريك بمجموعة المحاسبين القانونيين المصريين - مراقب حسابات الشركة - تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

## تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

### السادة / مساهمي شركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

### الرأي

ومن رأينا فإن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

سمير عمارة  
رئيس هيئة الرقابة المالية ٢٨٢  
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين

محمد إبراهيم

إدارة حسابات النقل والتجارة  
إدارة حسابات النقل والتجارة  
إدارة حسابات النقل والتجارة

إدارة حسابات النقل والتجارة  
إدارة حسابات النقل والتجارة  
إدارة حسابات النقل والتجارة

إدارة حسابات النقل والتجارة  
إدارة حسابات النقل والتجارة  
إدارة حسابات النقل والتجارة



تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وطبقاً للأصول المرعية. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

## تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣

**السادة / مساهمي شركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة مصرية**

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### **مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة**

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً المجمعة عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختبار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### **مسئولية مراقب الحسابات**

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني و تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

### **الرأي**

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالى المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية " في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائها المالى المجمع وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة أعداد هذه القوائم المالية المجمعة .

### **القرار**

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٢١ ورد الشركة على ما ورد بهما من ملاحظات كما قررت الجمعية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ وتقرير مراقب حسابات الشركة على ما ورد فيه.

ولدى محمد  
محمود العبد  
أحمد الفندور

محمد  
KPMG  
محاسبون قانونيون ومستشارون



### البند الثالث :

اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

## القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

### البند الرابع :

النظر في اقتراح إرجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى الربع الثاني من ٢٠٢٤

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الاجتماع على السادة مساهمي الشركة مقترح إرجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ لحين الانتهاء من عملية الاستحواذ على شركة نوسكو ، وبعد المناقشة:

**القراء**

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إرجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى الربع الثاني من ٢٠٢٤.

### السند الخامس:

**البند الخامس:** النظر في اعتماد التغييرات التي طرأت على مجلس الإدارة  
 عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الاجتماع على السادة مساهمي الشركة التعديرات التي طرأت على مجلس الإدارة والمتمثلة في استقالة الدكتور/ هبه وائل صديق لهيطه من عضوية المجلس وخلو منصب رئيس مجلس إدارة الشركة بوفاة الأستاذ/ محمد جمال محرم وترشيح كل من الأستاذ/ ماجد شوقي سوريال والمهندس/ على عبد الله على لعضوية المجلس، وبعد العرض والمناقشة:

## القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع اعتماد التغييرات التي طرأت على مجلس الإدارة كما يلي:

- قبول استقالة الدكتور/ هبه وائل صديق لهيطه من عضوية المجلس.
- قبول عضوية الأستاذ/ ماجد شوقي سوريال في مجلس الادارة وتنصيبه رئيسا لمجلس إدارة الشركة اعتبارا من تاريخه.
- قبول عضوية المهندس/ على عبد الله على في مجلس الإدارة.

## البند السادس :

إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٢/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

## القرار

قررت الجمعية العامة العادية باجماع الحضور إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

**البند السابع :**

اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرامها خلال العام المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١  
والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال  
السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندس/ رئيسة الاجتماع عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٣ وطلبت من الجمعية الموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٢١، وبعد المناقشة:

## القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع الآتى :

اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تمت خلال عام ٢٠٢٣ على النحو التالي :

### (١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة

سجل هيئة الرقابة المالية ٢٠١٢  
جمعية المحاسبين والمراقبين

محمد ابراهيم



اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فنى	\$ 30,000.00
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	قيمة العقد
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات - دعم فنى	\$ 124,784

٢. اعتماد الترخيص لمجلس إدارة الشركة لإبرام عقود المعاوضة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٤ على النحو التالي:

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فنى	\$ ٣٠,٠٠٠
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات - دعم فنى	\$ ٤٦,٢١٢
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال) - دعم فنى	١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى
(٣) عقود المعاوضة مع اطراف ذات علاقة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعمال البحار (نوسكو) - إيجار معدات نقل	٩,٢٨٨,٠٠٠ جنيه مصرى
شركة كاناليست - استشارات مالية	عموله ٥% من قيمة أي عملية تمويل رأس مالي أو استحواذ أو اندماج عموله ٣% من قيمة أي عملية تسهيل أو اقتراض عموله ١٥% من قيمة أي فوائد أو عوائد هامشية يتم توفيرها من تسهيل أو اقتراض سابق



## البند الثامن : تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٤

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٤، وبعد المناقشة:

### القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٤ كما يلي:

### أولاً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة لجلسات المجلس واللجان المنبثقة عنه

يقترح مجلس الإدارة تحديد بدلات الحضور ومصاريف الانتقال لجميع أعمال المجلس من جلسات المجلس واللجان المنبثقة عنه على النحو الآتي:

- بدلات الحضور شهريا مبلغ ٣٠٠٠ جنيه
- مصاريف الانتقال شهريا مبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه



محمد إبراهيم

ولادى هورنى  
من محمود الهبلى  
أشرف الهندور

عيسى لبيب  
أشرف الهندور



على أن يتم صرف هذه المبالغ (بدلات الحضور ومصاريف الانتقال) كنسبة وتناسب لحضور جلسات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال الشهر لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

**ثانيا: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية**  
يقترح مجلس الإدارة تحديد بدلات الحضور ومصاريف الانتقال لاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية على النحو الآتي:

- بدل الحضور مبلغ ٢٠٠٠ جنيه
  - مصاريف الانتقال مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه
- على أن يتم الصرف وفقا للحضور الفعلي لاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. في حالة انعقاد الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في يوم واحد يتم صرف بدل الحضور ومصاريف الانتقال مرة واحدة للجمعيتين. في حالة عدم اكتمال النصاب وإعادة الانعقاد مرة أخرى يتم صرف بدل الحضور ومصاريف الانتقال مرة واحدة فقط عند اكتمال النصاب.

**ثالثا: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء اللجان من غير أعضاء مجلس الإدارة**  
يقترح مجلس الإدارة تحديد بدلات الحضور ومصاريف الانتقال لأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة من غير أعضاء مجلس الإدارة كالآتي:

- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه عن كل جلسة ووفقا للحضور الفعلي.

**رابعا: الموافقة على تحديد المكافأة الشهرية لرئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤**  
• مكافأة رئيس مجلس الإدارة مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه خالصة الضرائب شهريا.  
ويعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضورا فعليا ويسري عليه أحكامه تماشيا مع قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨.  
وقد وافقت الجمعية بإجماع الحضور على أن يتم صرف البدلات المذكورة اعتبارا من ٢٠٢٤/١/١.

## **البند التاسع: تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات**

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين الموافقة على تعيين الأستاذ /خالد محمود سمير - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جم (فقط مائتان ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جم (فقط مائتان ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية، وبعد المناقشة:

### **القرار**

- وافقت الجمعية العامة بإجماع الحضور على الآتي:
- تعيين الأستاذ /خالد محمود سمير - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جم (فقط مائتان ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.
  - تحديد أتعاب السادة الجهاز المركزي للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جم (فقط مائتان ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.

## **البند العاشر: اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المنتهي ٢٠٢٣/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالي ٢٠٢٤ فيما يزيد عن ألف جنيه**

عرضت السيدة / رئيسة الاجتماع حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما أفادت بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام ٢٠٢٤ في حدود ١٥٠ ألف جنيه ومبلغ ١٥٠ ألف جنيه للمسئولية الاجتماعية للشركات.

### **القرار**

- قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع اعتماد ما تم صرفه خلال عام ٢٠٢٣ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٤ كما يلي:
- بند التبرعات ١٥٠٠٠٠ جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).
  - بند المسئولية الاجتماعية للشركات ١٥٠٠٠٠ جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).

انتهى اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الثالثة من مساء نفس اليوم.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد الأستاذ / هشام حامد هاشم - المحامي ببطاقه رقم ٢٣٥٩٠١٠٤٦٨١٠٠٨ والسيد/ محمد إبراهيم مصطفى المحامي ببطاقة رقم ٢٠٣٠٠١٥٦٠٢٨٨١٠٠٠ مجتمعين أو منفردين في اتخاذ إجراءات

ولم يوافق  
م. محمد العجوي  
م. شرف الدين

م. هاشم حسن  
KPMG

26

سمير حمادة  
سجل هيئة الرقابة المالية ٢٨٢  
مجلس جمعية المحاسبين والمراجعين

محمد ابراهيم



اعتماد محضر الجمعية العامة العادية عاليه بهيئة العامة للاستثمار وكذلك كل ما يتطلبه المحضر من اعتماد بالقرعة

التجارية والسجل التجارى  
جامعى الأصوات

السيد / رامى طارق محمد الغزالى  
السيد / محمد إبراهيم مصطفى

أمين السر  
رانيا فاروق بسطويسى

مراقب الحسابات  
ا. / حازم الرجال

مكتب حازم حسن KPMG

KPMG

مراقب الحسابات

ا. / سمير أنس عمارة

الشريك بمجموعة المحاسبين القانونيين المصريين

الجهاز المركزى للمحاسبين  
(مراقب الحسابات)

عضو الجهاز  
(محاسبة / ولاء فوزى)

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
(محاسبة / منى محمود العجمى)  
محمد محمد العجمى

وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة  
(محاسب / أشرف عادل الغندور)  
أشرف الغندور

رئيسة الجمعية  
(عبير وائل صديق لهيطة)  
عبير وائل صديق لهيطة  
إقرار

أقر أنا عبير وائل صديق لهيطة بصفتي رئيس الاجتماع بالاحتفاظ بجميع الوثائق والمستندات المؤيدة لما ورد بالاجتماع فى مقر الشركة واتفاقها واحكام القانون والنظام الأساسى للشركة وتعديلاته والالتزام بتقديمها عند الطلب وبأنني مسئول مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المقر بما فيه  
رئيس الاجتماع

عبير وائل صديق لهيطة





